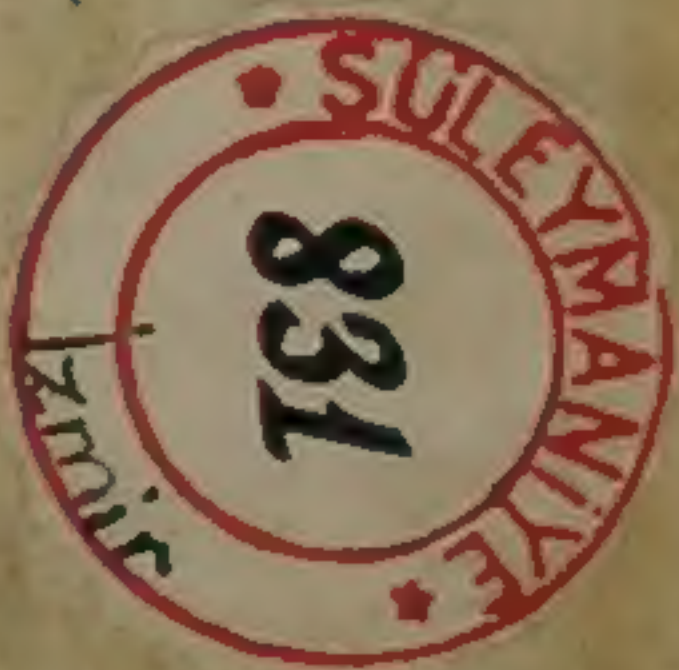


کتابخانه سید محمد تقی



8405

8327



حق بعض الفضل وهو كذا... قول آخر مدار القول الاول انهم...

في سائر اقسام الفقه... في سائر اقسام الفقه...

في سائر اقسام الفقه... في سائر اقسام الفقه...

قول آخر مدار القول الاول انهم... قول آخر مدار القول الاول انهم...

في سائر اقسام الفقه... في سائر اقسام الفقه...

اللفظة بفتح التميمية والبطون نقاش الكبارين باو فتح الباء والياء والتونجيت اى
الى رفين لمحق المنكرين لعداوا واستنكافا او غير فارفين لكن يقولون وجدنا
آباؤنا كذلك النقاش يحتمل ان يكون من القشة وهو الظاهر لا ادبتناشهم الكثرة
من قضاة القسرة وهو الظاهر والمراد المنوع البطلان ويحتمل ان يكون من النقش
فالمراد الالمام وهو النسب للقيام وفيه براء الاستهلاك على اصل النظام والادب
الصحيح والبرهان الكوضى المخرجت الواضحة وهي الموضحة وعلى نحوها ان كانت
العلية من العون ويحتمل ان يكون من القو وعلى كل التقديرين شارة الى الشرح
الاربعه العظام عليهم رحمة الوهب العظام واليهما فيه رأى الاستهلاك باو
التونجيت وقاسموا اى الشارة العلية بعد ما استندوا باسانيد سوية الى
قواى قوية مستنبطة منها الحكم الشريعة شارة الى الائمة الاربعه الكرام مع
المفضل المنعم والمراد بالعلية التقيت التقيت اى مرة وهو شارة الى انوار
الاجتهاد بالتحجب في مذاهبنا وان جاز في المذهب قد يصار الى الاستهلاك
بعد هذه هذه شارة الى الالفاظ الموجودة في الخارج على تقدير تأخير الالفاظ
عز ان لطف وتقدير كون الالفاظ موجودة ولو توخينا ببعض الاجزاء او الى
التفويض الكلى في ضمن يخرج على تقدير وجود الكلى الطبعي والافى في ذلك فانه
لما فهمت من عجزه اى ما يستعمله كاستحضره في حجة وفيه شارة الى ما فيها
مجدد وفيه مبذول الوسخ فيها كما تشير اليه في الدحق كاقية لوسا على جمع سيرة
الساكنين اى الطالبيين لوظائف الكلام وفي قوله السكين لوظائف الكلام
استفاد مكنية ومصرحة وفي قوله لوسا على مبالغة لطيفة بل فيه استفادة مصرحة
فتوجه ولا توجهه على خلاف الوجه فيكون لعل العللين على نحو القلة
الحق الكرام وفيه استفادة لطيفة من وجود مستحسنة وبراءة الاستهلاك على كل
وجوه مستعمله فيقال فيها وكفى كى بصيرة وجامدة لفظه المكنونة مع ما علمت
من العلم الكرام وما فيه من اللطافة المشهورة كما لا يخفى على متابع خط التوفيق

غير

غير مقتضاه لانه هو المشهور فيما بين المحققين من الانام مع انه رقتها بغيره
استغال حتى لا يجد وقت فيه انام اى استغال الذكرة والجملة مع استغناء عنه
ففيه تجنب عن الطريق اى الى الجواز والطلب ليس بعد كل من سلك بسيرة السهام من
الزكوة والنجى والمتوسط والمراد من السهام ان يستعد البحث بقواى الذكاء بحيث يثلب
على خصمه ولا يثلب عليه خصمه سبب على انواع جيدة وصناعاته من الوظائف الجيدة
وفيها الموجهة وفيه استفادة من وجوه الاول تشبيه اكب مشين الناظرين بشيخ
استفاد مكنية ولطف ولهمام فبنيته لوازهم واثارة تشبه لقواهم الى
بل كنهه الرسالة بسيف ولهمام مصرحة واثارة تشبه الناظرين والجملة بال
والجى دلة مكنية ولطف ولهمام فبنيته فبنيته واثارة تشبه وجهه لاهبها
غير خفية على من وفطرة سليمة وارجوا من الناظرين العظام والى موعين الكرام
الى العارفين لقواى الادب وامتن من البطلان والنعمة العارفين للرجال قائلين
ان ينظر وبعين الوداد وان ردوا اصل العناد من العوام اى طائفة دها
بعض القاريين العارفين الاق ويل بالرجال الراجلين به ارتق عوم
ولا بد له بدوهم لانهم من العوام والعوام هم من خواص كالموم وسئل الله ان يسمع بها
ان يبدوا او اعلمها بالعلوم من تناول بالاصحاح اى تشبه بها بالوجود والاعتناء
واحدة والهداية وهى الدلالة الموصلة على الخط على بعض والدلالة على ما يصل الى الخط
آخروا فلهذا هو اللتب والتوفيق قد سبق من التوفيق وفيه تحتم بالتوفيق بعد البداية
به على كبر خضه وبه العون في فتح غلقات الابواب والاعتناء من كل مكره وشبه
الروام **ان قلت** بجهنم اى اذا صدر رشك كلام والمراد من الكلام لغوى لان
الرب ان شئت على وظائف التوفيق والتقيت وبعضها باعتبار النسب الحقيقية
كان اكثرها باعتبار النسب الحقيقية وكثرة اذ لا يحال على **فان قلت** فاقول فيه وهو كفى
للحكم من الفقه بالانزام باقى وجه كان سواء كان بسبب او بالاجابة وسواء كان بسبب
او من الكتاب كما تقول قال الاستاذ كذا او من كتابه هو الناصب لغيره لبيان الحكم

كما تقول ذلك في الوطائف الوجهة أي السخنة القصور السموية من خصم أي من
 شدة الخصومة المتأخضة في ذلك الوطائف مطلقا سواء كان بسند أو لم يكن إذا كان ذلك
 استقوايته كالتفصيل الموجود في الأشياء أو بدية كالتفصيل الكلي العظيم في الخارج
 لا بد في النوع من شدة صفة كونه سمواً وأن يكون مدقياً على ما ينطبع عليه في قرب
 بأن يقول قوله بهذا أم وكوله ذلك أم أو لا ثم قوله لهذا أو لا ثم كونه ذلك أم أو لا
 ذلك بيان هذا الوجهين هذا أو ما لا من هذا المطلوب البين والنقض الإجمالي
لشبهه بخصوص الف أي الف المخصوص كالتفصيل في وجهه والتي لف للجامع والخاصة
 التقديرية بآليات طرف الإدراك فيه تجريد والفرق بينه النقض الشبهه والخاصة
 التقديرية هو أن الثاني من هذا البطلان النقل والدرع بواسطة آليات تقبيلها وخط
 الدليل الفرضي والمفروض دلالة على عينيها والاول محتمل ابطالها بدون تلك الخط
 والوسطه وتصويرها مستعمل مفصل في تحقيقها أو العارضة المخصوصة والنقض
والنقض الجزئي العقلي والحد في التحقيق قد أي قد يتعلق بها لأم العارضة التي هي
 الدليل كالتفصيل التحقيق أو ابطال الدليل والتمسك إلى العقل والحق في مطابقة
 الدليل الدليل والحق في مطابقة مقدمة الدليل فالكل يقتضي الدليل وهو في وجوده
 وما يجب أن يعلم أن كل من الحقيقة والحق أو الفرض أو الحقيقة اللغوية أي الكلمة
 السعدية في ما وضعت في اصطلاح به التي طلب كلفها الآليات في أنبت انه بقدر
 والحق العقلي أي سناد الفعل أو معناه إلى ما هو في اصطلاح به التي طلب
 عند التكلم في الظاهر كالتفصيل في هذا الكلام والحق اللغوي هو الكلمة السعدية
 فيه ما وضعت في اصطلاح به التي طلب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته كلفظ
 الرنى والبدر في ذي بدر ويقال لهذا اللفظ أيضاً في الطرف والحق العقلي هو
 سناد الفعل أو معناه إلى ما ليس له فيه ما هو له بقوته صار له عما هو له ذلك
 ليس كالتفصيل في هذا الكلام والحق اللغوي هو الكلمة السعدية فيه ما وضعت في اصطلاح به التي طلب
 في الآليات وسناد في ذي والآليات في هذا الوجه كلفها الآليات في أنبت انه بقدر

السند والسند إليه أما حقيقة لغوية في أنبت الربيع البقل صا در آخر الوعد إلى
 مجازان لغويان في معنى الأرض شباب الزمان أو كلفها في أنبت البقل شباب الزمان
 وأما الأرض الربيع وقد يطلق إلى زكارة لغوية أو كلفها في أنبت البقل شباب الزمان
 والمثل في قوله وسهل القوة وقوله ليس كلفها في أنبت البقل شباب الزمان
 الاوجب ورأي صاحب الفتح انه يلحق بالحق وشبهه لا شرا كلفها في أنبت البقل شباب الزمان
 لا أنه مع وجوده في فكتنا لغوية والسند بين القسمين يتصور على ستة اوجه كل منها بآلية
 كلي بحمل وإما يجب التحقيق فعدم وخصوص من وجوه في الكل وأما باين الثاني والرابع
 فانه تبين كلي بهذا الوجه أيضاً هذا إذا اقتبعت مواد التحقيق بالحكم في الكل وأما إذا اقتبعت
 في الاول والثالث بالكلية وفي الثاني والرابع بالحكم كما هو الظاهر فالتبني بين اللغويين
 العقليين تبين كلي في الاربعه الباقية لعدم من وجوه فتبني في استخراج مادة الاجتماع و
 الافتراق إذا عرفت هذا فالحكم انك إذا قلت الامامات لانه متغير وكل متغير صا
 فاذ أن المخصص انه منقولاً وبذلك معناه من فالتبني لغوية وسناده إلى الصنوي
 عقلية واذ أن الالهي مدى كلفها في أنبت الربيع البقل صا در آخر الوعد إلى
 حصص لغوية وسناده إلى الدرعي زلفه واذ أن هذا من وجوه قد رفق الدرعي و
 مقدمة دليل في أنبت الربيع البقل صا در آخر الوعد إلى حصص عقلية ومجوز في الحق والاعراب
 وان منع الدرعي الغير الدليل في أنبت الربيع البقل صا در آخر الوعد إلى حصص لغوية وسناده إلى الدرعي
 ولا يتعلق بمواضعه كبقول اصلاً يعني لا منافضة في زياً او حقيقة ولا نقضاً ولا معارضة
 تقديرية في حقيقة لانه محلي لا التزام في نسبة خبرية او تفيدية الا اذا نقلت لتأنيده
 القول في بيوه عليه المواضع هذه اذا تعلق اصلاً بالمواضع وأما اذا تعلق بالنقل
 فيكون الحق المخصوص فيه سواء كان المنقول به الدليل او غيره او آمنه الدليل او غيره
 ينبغي ان يعلم ان قيمة الحقيقة معتبرة في الشئ وأما الوطائف الوجهة منها أي من الشئ والحق
 في الخبرية أي العارضة التقديرية والنقض الشبهه كما سياتي في جواب النقضين
 أي النقض المخصوص والعارضة الحقيقية ففقه تغليب سوي الفقيه أي فقيه الدليل وبعض

كانا الى الهند والتفسير في صورة الدليل كالتعبير منها بل انما مثل في متعلق به مطلق كذا
 اي ما هو في صورة النوع فالصورة بالصورة واما منع النسخ مطلقا متعلق بكل واحد
 المتعين على وجهين فليس مطلقا لانه متعلق بشئ بشئ وهو غير مقبول بانك وكذا
 ابطاله اي لا يمنع ابطال النسخ مطلقا بل ان ثبت الابطال الفدية المنة ولا يجوز ان يند
 لوجه بان يقال ان منع ردود او مدفوع الا اذا كان الى النسخ مطلقا بدعي او فدية
 بدعيين او مستحقين بل انما هو متعلق بالبدعيين او المستحقين واما اذا كانا
 مع شأنا فكل واحد منهما قد يكون في وجه الوجه الموجه لها بقية او مستحقين وجوز البعوض
 النسخ بعد تسليم كذا يارب كذا في تسليم او بقية غير ممتنة معهما في يقال ان منع
 مدفوع لانه متعلق بقية كذا او قيد مقابل نفس ممتنة منصب يجب على العطل وينفع
 وهو ان لا يسجل الى الجيب العطل في جواب ويطلب عن منع الظاهر المنع عن الرد ان يحقق
 الى السائل ما يورده من النسخ اي الرد اذ ربما لا يتمكن السائل من التوجيه فالحق ينقطع او
 يظهر الى السائل الفسخ فالتسخ ينفع فيكون الاستيعاب غنيا بل قد يفر العطل او ينذر العطل
 من التحصيل فيتلخص من الخبط والافحام بل ياتي بالفدية الى كذا عنه توجيه السائل النسخ وال
 اي تفصيل وروايت وكذا يجب هذا على من منع عموم دليل الوجوب والنفع لا محالة
 من المنع والوجوب على وجهين في نفسه مفسر للعطل اول ومفيدة اول الظاهر ترتيب فيكون
 العن النسخ من النسخ مفسر للعطل اول ومفيدة سواء كان النسخ مفسرا للنسخ اول مفسرا لغيره
 واجوب من الجيب مفيدة للجيب او غير مفيدة سواء كان مفسرا للجيب او غير مفيدة ايضا فالتحقيق
 في الحقيقة سنة تامل والتمني اي التبع عنه باولا مردود عنه الجهد لعدم التوافق
 ان يعلم معناها شيئا وكثيرا سئل عن صوابي والتكليفين تحمل وهو تعيين موضع غلط
 وهو وان كان نفي من المنع الا انه لنوع خصوصية قد يترك في مقابلة ولا يقصد به
 طلب الدليل كما هو الظاهر المنع بل يقصد به ان ما ذكرته غلط ومنع فتم ذام كذا
 لولا ذلك لما وقعت في الغلط والكثرة وقد بعد النقص الاجراء في حقيقة اي الدليل وهو

عطف على قول في منع مقدمته وهو اي النقص ابطاله اي الحكم بطلان الدليل بالتخلف او يستند في خصوص
 النسخ او يستند لايه كالتسبيل اي شهادتها متواترة او لا فيخرج النقص بطلان
 والتقابل وتبطل خاص بالاول فيه وتصوره اي تصوير النقص جليا انه دليلك هذا جاري
 مادة كذا اي جاري بعينه في تلك المادة بان لا يكون الدليل الوارد على الدعوى الدليل في تلك
 المادة متفاد بين الاقوال الموضوع وذلك في القياس الا في اوجه الحكم عليه لولا ذلك
 في القياس الا في اوجه بشرطه او في اجزاء الشك بعينه نفي او اثباتا وذلك في القياس الا في اوجه
 كذا اقل بعض الافاضل مفسر هذه متعلقا عنه حكم مدعاه اي الدليل وكل دليل حدث قد
 قد يثبت كذا او هو اي يثبت سند لمثل مثل وكل دليل حدث اي التخلف وهو جاري كذا في الاول
 والاستدلال كذا في الثاني في ذلك فساد واما الوطائف الوجهة من طرف العمل في الاول اي
 قياس التخلف متعلقا بقية متعينين لصنوا لان صنوا لكونها مقيمة مشيرة الى مقتضى
 الاول ان دليلك هذا جاري في تلك المادة والثانية ان حكم مدعاه متعلقا عنه فيها فاحتمل
 الى التعيين ما يوجب متعلقا بغيرها اي القدر متعين النسخ الا في متعلقا بالقية الاخرى فيقول
 في منع القية الاولى لان ان دليلنا جاري في تلك المادة اذ قد اقمته فيه قيد لا يوجد فيها و
 يقول في منع الثانية لان التمسح بل انما يتخلف اذا كان المراد من الدعوى ما فهمت او من تلك
 المادة ما فهمت واما اذا كان المراد منها هذا فيكون داخل في حكم مدعاه فلا يتخلف لكن على
 تقدير تسليم القية الاولى انه اراد منع كليهما والافاضل وهذا الشرط اعني تسليم الاول والثاني
 معناها وان يزم اعتراف الدليل في حيث لا يتصور كحال كمال التامل واما منع كبراه فهو غير
 جيب وان جوزه بعض المتأخرين في غير الدليل بوضوح او كذا وهو بالرفع عطف على منع وعنه
 اي الدليل وتخبر المدعي وتخبر المادة قد حو كسيف يحرر التفسير فتذكر لكن الحسن ان يجعل
 هذه التفسيرات اسانية المتعين الاول بالاول والثاني بالثاني والنقص في الحقيقة
 اي ابطال الدليل يستلزم من التخلف والاستدلال المذكورين باحدهما والآخره نفيه تغيب
 في تعلق النقص بالنقص كلام فتأمل والثاني اي قياس الاستدلال كالأول في جميع الوطائف
 المذكورة الا انه احدى التعيين المتعلقين بقية متعينين لصنوا متعلقا بصنوا

الذكر المتداول في الهند قاضي النصوص والادلة والنسب المتعام لان النظم في ذلك
السير جوا او كل حيث نلت واما على ليدما او اوقا في السير على كذا اقام عليه في السير
على قسما بهجه و هو اي هذا التفسير المتقن لخلق المنة بالدرج كالم ان الام
عدم الكلام وحتم الام اتم الام في اي المنة على التفسير الاول ابطال السير بقوله السير
وهي في التفسير الثاني ابطال السير بالسير المحل ولا لم يتم عليه هذا القول لا وبقية و
المنية نونا فون لان آه وتصوير اي تصوير المنة اجم لان وليك هذا اقام على نقض
مدلوله ليس هذا اناظر الى التفسير الاول فالام لان يقال في تصويره ان وليك هذا اقام على نقض
لكن لم يقل هكذا الكنة وبقية بوقتها في سلبه فذم او ان مدلولك هذا اقام على نقض
وليس هذا اناظر الى التفسير الثاني وكل ليس او مدلولك هذا اقام على نقض ذلك السير القام
على نقض مدلوله ليس العلق والافيكول المنة كالمرة واما الكون المنة في طرف العلق بها
اي التصوير في نسخ مدلول السير على التفسيرين بعضا او كل مطلقا سواء كان مطلقا او مطلقا
والتفسير اي تسمية السير والتوير اي تصوير المدلول والسير قد واد كيف يجوز التوير و
التحقيق اي النقص الاجزاء التحقيق والمنة الحقيقية والفق بين تسمية السير والمنة
التحقيق على النقص الاجزاء والمنة الحقيقية ان ان في ابطال ليس العلق بوسيلة اثبات
علاف مدلوله او مدعا بوسيلة اثباته وتسمية السير اثبات العلق الاول نفس مدعا بوسيلة
اي ابطال مدعا بالبرهان ولا دليل وان لزم البطلان مع ان العلق المتعلق بالام في المنة وفي
تسمية السير ينتقل لكن في النقص في نقض النقص ومما ينبغي ان يعلم حرمنا ان الدليلين المتعا
ان الحجة في العبرة مثل ان يكون كل منها من الشكل الاول والحق ان بعض الادلة في
الوسط تكون العبرة في المنة الادلة وقيل هو الكبري هذه في الاقترانيات واما الفكر
الظا انه يلج عطف على العبرة كمال كحرف على ذوى البصرة نقبا واثباتا اي من جهة النفي والاثبات
وهذه في الاستثنا لست سمع هذه المنة معارضة بالقلب لقب السير على العلق بان تقيم عليه
لما قال الحق في روية ادم في جازقة لانها امر نقاه ادم في العظم بقوله القيد لا يدركه
الابصار وكل امر نقاه ادم في العظم فهو جازقة وعارض الاشعي فقال هي جازقة لانها
لم نقاه ادم في العظم بقوله الكريم وكل ما هو في جازقة هذا في الاقتران واما في الاستثنا

الذكر

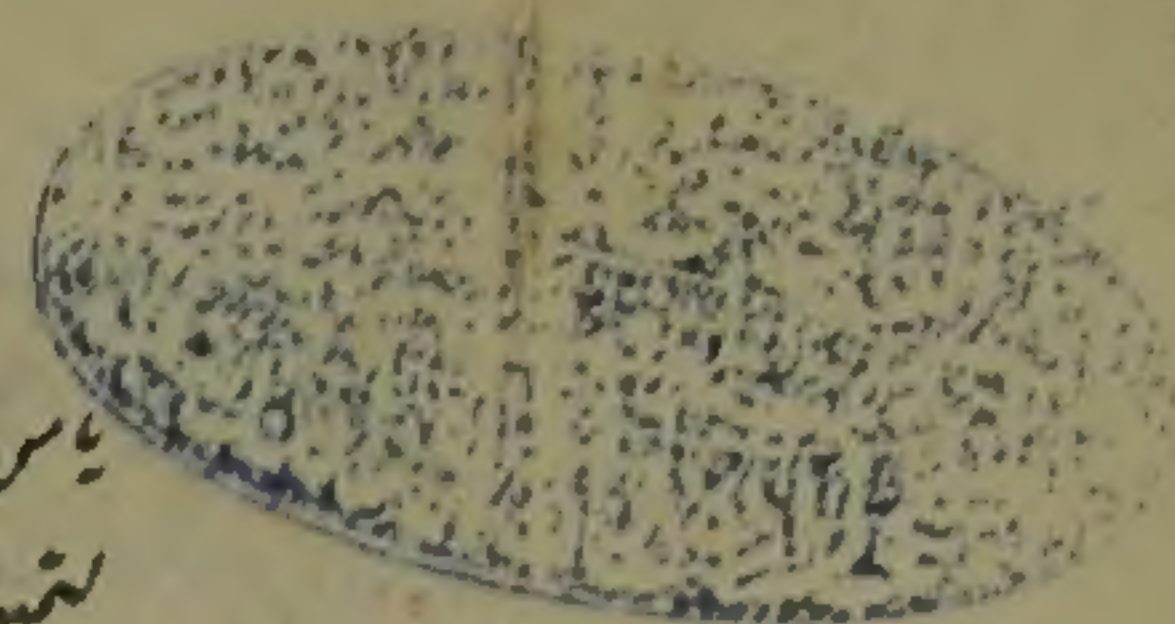
الآخر كجاء مع ان شرطه في ليس واجب حرمنا بل لا يق ويرد في صوابه اي قياس الاستدلال
اي صوابه باعتبار تمنع كجاء باعتبار آخر ان يقال ان اردت بقولك هو مستند للنسب مستند
للتسليم فندم العيون وان اردت انه مستند للنسب مطلقا فالصحة سلم لكن الكبري ممتدة
لان النسب في الاعتبار والعدو ما في الترتيب وغير المتعد وفي العدة ليس بل ويجوز ان لا
في الاول ليس في صوابه بل في نقضه ليس العلق ومادة يجوز فيمنع جوا باعتبار التحلف
باعتبار آخر ومما ينبغي ان يعلم حرمنا لمدلوله في النقض بترك بعض قيود السير وليست نقضا
مكسورا كان يقول ان في قوله في نقيض الثابت ان مبيع جوا لصفة عند العاد ماعين العقد
وكل ما هو في نقيض مبيع فيقول ان نقض هذا منقوض بالزوج امة لم يرافها
جوهرة المنة عند العاد ماعين العقد واما لانه صحيح فقد حذف قيد كونه مبيعا ويجوز ان
المنة هو المخرج ولا يزم من عدم علية البعض عدم علية المخرج فقد نقض عليه ان ان ياتي به
المنة اي القيود المذكورة فقط ولا دخل للمنة في العلية ومن الواك المنة في طرف ل
المدخل في الدليل بانه متعلق في مقدمة مستدركة لا طائل تحتها والفضل بانه محتاج الى مقدمة اخرى
والمدخل بانه في مستند كبري هذه وفيها موجهة على الاصح لكن فيها ترد وانها ماعين في المنة
ام النقص قال بعض الفضلاء انها اي هذه الواك من اي منة حقيقة او جازا وقال آخر انها
من النقص الاجزاء في جوهرة اي في منة وجه كونها من المنة وجه كونها من النقص واخر
او جوهرة اي صحتها فاما كونها من المنة فمئة فاما الاستدلال ما يتوقف عليه صحة الدليل
على ما شرنا اليه في تعريف المقدمة بقولنا او علية واما في راجع الى المدخل في الاستدلال واما
كونها من النقص الاجزاء فلانها ابطال الدليل بغير ماعين في خصوصية تصويره ان وليك
هذا اشتمل على مقدمة مستدركة او هو محتاج الى مقدمة اخرى في او هو غير مستند لمدعا و
كل ليس منة في نقضه وبوجه الثاني في تسمية المدخل بعنوان الحكم بانه غير مستند لمدعا في نقضه
واما في العلق على التفسير في فتم سبق في جوب النقصين ومعارضة وهي المنة
على سبيل المنة اي ابطال ليس العلق بقا به دليل مانع لذلك السير فثبت مقتضاها
ببعض المحققين وهو اي هذا التفسير المتقن لخلق المنة بالسير الاول والفق للمحاور

فكما قال المعتزلة ايضا حتى غير جائز لا نهال ما زلت في نقاش الله سبحانه وتعالى فكذلك
بقوله الشريف وقار من الاشياء يقال هي جائز لا نهال ما زلت في نقاش الله سبحانه وتعالى
فكما قال المعتزلة ايضا حتى غير جائز لا نهال ما زلت في نقاش الله سبحانه وتعالى
المفعول به وبعض تحقيق الاصوليين لكن بل خلة خروج الهيئة واما شبهة الاصوليين وبعض
تحقيقهم كقول المعتزلة ايضا رتبة الله سبحانه وتعالى لتفصيله بقوله الاعلى وقار من الاشياء
فقال هي جائز لتفصيله بقوله الاعلى وان اتينا الى المعارضة في الصورة فقط اي بدو
الاشياء في المادة بل مع التباين فيها فتمت هذه المعارضة بالمثل وان اتينا الى المعارضة
في الصورة سواء تباين في المادة ايضا او لا فيقول فيها قسم قسم هذه المعارضة بالغير
المثل والغير في غاية السهولة ان تمثيل المثل على مشهود الاصوليين وبعض تحقيقهم في غاية
مع تمثيل القلب على هذه من الذهبين غير موافق لاشهره القلب بها تدبر ويجب ان لا يكون
ان يعلم منها ان مطلق النوع اي الطائفة والبطانة العائدة من الطرفين الى العمل والسير
انما يصح وتكتفي تلك النوع اذ لم يكن من متعلقها ما يميزه عن غيره من المتعلقين ولا
سلك ولا غير متعلقة صحتها ولا نظرية عند من تعلق اليه لان النظرية والبدنية مختلفان باختلاف
الاشياء من بل باختلاف الزمان كذا احققه الذوات معلومة بالعلم السبب المطلوب في لو كان
المطلب يقينا لا بد ان يحصل للمطالب العلم اليقيني قبل الطلب كذا النطق والجملة والتقدير
والا فلا يصح في البعض كالتحقق من المناظر من حيث هم متناظران او لا يتحقق منهم في البعض
وان كانت صحيحة فالاجاب الكلي السبب الكلي وليس له اجابة الجزئية ويجوز ان يكون النوع صحيح
منهم مطلقا اذ لم يكن لهم غرض من المناظره واذا كان لهم ذلك لا يتحقق مطلق منهم وان كانت
فعل هذا ايضا الاجاب الكلي السبب الكلي ليس له اجابة الجزئية وكذا ينبغي ان يعلم ان الكفا
بالدليل فيها بناء على من لم يجوز المناظره في التبيين او على من الدليل على الاعمال من صورته او
هو من قبيل الكفا بالاصل ويحتاج ان يعلم منها ان ما بيناه من القول الرضا بانه ليس
الطرفين في المرتبة الاولى واما بيانها منها في المرتبة الاخرى حتى ينتهي المناظره فتعلم بانها
على الاول وانما لم انه لا يخلو ان يحجز العمل عن اقامة الدليل على ما هو وسبب ذلك هو الان في
او يوجب ان يكون النوع مطلقا من الموصوفات المذكورة بان ينتهي دليل العمل الى مقدره ضروري

او الى مقدره سلكه عند كل نقطة الى القبول وذلك هو الزمان في ينتهي المناظره وان
كنت عطف على قوله فان كنت نافلا موقفا في حسب توفيق في الكلام الصواب منك توفيقا
لفظيا وهو اي التوفيق اللفظي ما يقصد به تغيير مدلول اللفظ كذا في التفسير في هذا
الميزان كقولهم الفخرف الاسد وليس هذا توفيقا مقبضا بزيادة افادة صورة في جملة في اللفظ
وانما المراد تعيين ما وضع اللفظ الفخرف في باب سائر المعاني ليستفيد اليه ويعلم انه موضوع بان
قوله الى المتدين فهو طريق اصل اللفظ وخارج عن المتحقق في وقت الاربعة التي ذكرت في
موضوعه وهذا ان يكون بالفاظ مفعولة فان لم توجد ذكر ركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيل كذا
في شرح الموقف او توفيقا شريفا وهو اي التوفيق التبيين احضا صورة حاصلة في صورة
في نحونية بل انكسار جديد هي اي هذا ان التوفيق من الكلام التصديقية هذه حجة موفقة
من الباني التصديقية كما ان قولنا وهو من الباني التصديقية وكون التوفيق في الكلام التصديقية
منه على قول الشريف قدس سره وهذه التقارن من التصديقية وتحت خبيره اذ انما النوض في التوفيق
اللفظي موفقة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى كما يخفى لغويا خارجا عن الكلام التصديقية
واما اذ انما النوض من تصوير معنى اللفظ فليس كذلك كذا احكم اكدوا وفي هذه المقام بحيث
نقبت فليطلب من حوشي التمهيد بالاولى الوجه من يخص ان قضية هي في الغويا مطلقا والمعاملة
التقديرية مطلقا الحسن في هذين الاطلاقين نسبت الى اخرى العرقية والضميمة لان هذين
التوفيقين لكونهما من الباني التصديقية مشغولان على التبيين الخيرة والنقض الى الجب بشهادة في
من اكثر الف المبادئ فيما يجب تدبر تشبيها بنا على ان نعلق النقض بالدليل فقط او كتحققنا
على ان نعلقه على الدليل والتوفيق قال بعض الاقوال في تعلقه على الدليل ليس هو ان يشارك في نقض
الدليل وبين نقض التوفيق وتصوير كل من هذه النوع الثلاثة اي النافذة الخيرة والنقض المعاني
التقديرية والاولى من جانب المعاني من جانب التوفيق فعمل من الكافي تفصيل وكذا لو كان
واما المعاني التحقيقية مطلقا والنوع الحقيقي والمعاني الخيرة مطلقا والاولى من جانب المعاني
فلا يتعلق بها الا اذا كانا اي هذين التوفيقين على كل ما او مطلقا كما هو في كل ما كانا
على نسبة الخيرة المعاني الحقيقية والمعاني الخيرة في اي حال كونها مطلقا او مطلقا في كل ما كانا

اشكال اكثر ان يمتنع بجواز النقص في هذه الدعاوى الضمنية او كلها لولا
تأثير الجواز القوي مطلقا لكن لابد في التثنية الاخيرة ان يمتنع بها معنى وان نعتها والوا
منه ان يمتنع لا بد من ان يكون مادة النقص من الحقائق فاقبل وانما الدعاوى
الموجبة من الوفاء في القصة الاعتبارية اي التوثيق الغير حقيقية اثبات تلك الدعاوى
الضمنية باقامة الدليل عليها اي على صحة تلك الدعاوى لان دفع الجزاء في الوفاء
سجل عنه من هو بالتوجيه اصل لان حاصله يرجع الى الاصل فيصير توثيقه باعليه
الاصطلاح وتغيره اي التوثيق جزءا او كلاً في الكل اي في كل من النوع السمة واثباتها
تلك الدعاوى باطل لثبوت صدق وتحرير الوفاء بجواز حفظ على الاثبات وانما تحرير
قد غير مرة وتحرير اجزاء التوثيق وتحرير مادة نقصه اي التوثيق في التثنية الاخيرة
وتغيره في شتى نظير التمثيل الاخرى وهي في القصة الحقيقية كما في القصة الجارية
في القصة الاعتبارية في مقابل النوع التثنية الاخيرة فيصير واما في كل من جوباب النوع
التثنية الاول وهي منع محبة وبجسدية والفصلية فدعها صعب ان يشكل جد او دونه
اي عند دفعها او قريب من دفعها او اذني منه من خط العنا وتكون اصعب منه اذ لا
فيه للاصطلاح بل يجب فيه العلم بالاثبات والوضوحات والتفوت بين الاجناس و
العوارض وبيان الفصول والخواص وهذا متعسر بل متعذر كذا اقر بعض المحققين
باعتبار خصم تلك الدعاوى وبقدار الدليل عليها في جواز ان يعارض خصم ويقول وان كان
لك دليل يفرض دلالة على صحة دعواك وعندى دليل والى على بطلانها وهو ان
توثيق هذه الغير جامع لزوج الفرد الفلاني فيه مع انه ليس من افراده او غير جامع
الفرد الفلاني فيه مع انه ليس من افراده او مستلزم لثبوت التوثيق هذه الجزاء
على الوفاء او هو متضمن على اللفظ المنكر مثل وكل توثيق هذا اشكاله فيسقط
توثيقك بط وبيان الفاسد على ما خبرنا اليه لكن في هذا التصور بوجه بينه لا
يخفى في منزلة فطنة قوية **والمسلم** ان تخصيص التصوير بالدعاوى التثنية الاخيرة لا يرد
في كل التوثيق والافجوي باعتبار التثنية الاول ايضا في بعض التوثيق قد اخف في
الوقت الموجبة من طرف الوفاء ففهم هذا وتفسيره مما ذكرنا انما في جوب النقص
الاجمالي الوارد على هذه التوثيق من الكفاية مطلقا والنقص في الحقيقة وجوده
التحرير والتغيير جواز بعض المحققين وهو سيد شريف قدس سره ان يعارض خصم من غير

الاعتبار اي اعتبار الدعاوى من الوفاء والتقدير في فرض الدليل المفروض دلالة عليها
ويقول ان ما ذكرت من التوثيق معارض لذلك التوثيق وكل توثيق هذا اشكاله فيسقط
انه يعلم ان هذه التثنية في غير العارضة لثبوتها في تقدير الدليل فتمت العارضة مثل
النقص الاجمالي الوارد على التوثيق مطلقا على اي جواز كون توثيق العارض رسماً مثل
التوثيق معارض التوثيق مستنداً بالرسمة اي جواز كون توثيق العارض رسماً مثل
توثيق الوفاء العلم بالاصح من الوصف هو الحكم العقل ويقول الخصم العارض بانه لا
المقتضى يكون النفس فيقول الوفاء لان ما من توثيق وانما يعارض توثيقك لو كان
هذا وصديقه من جواز كونه رسماً لانه اذا لم يثبت له بل صديقه قد نفى اذ لا يكون له
واحد حقيقة مختلفة والافلا اذ لا فائدة من غير مضمون من كونه جواز كون احداهما
صدراً والآخر رسماً وانما التمثيل بين هاتين الشئ وهو اي الاستناد بالرسمة الاظهر جواز
الاستناد بالرسمة بوجه ويجوز ان يكون المراد بالرسمة حتى توثيق الوفاء فتبصر
وقال بعض الفضلاء في تعليلنا على ان ادب السوء والقصود حمل جميع الاعترافات
الموردة على التوثيق من النقص والفاضة مطلقا سواء في النوع التثنية الاول منع صديقه
الخصم ومنع صديقه من تصديقه مثل لان متعلقها صادرة عن الوفاء البتة بخلاف
التثنية الاخيرة كما لا يخفى على الفطرة السليمة على وضع الدعوى برأسه على وجه يستلزم
الصدق في التوثيق اي على كون النقص والعارض مطلقاً مدعياً ابتداءً في التوثيق
ومستدل عليه ببعض الشواهد الاربعة التي فيكون الوفاء كل خارجاً بل احتياج الى
ملاحظة الدعوى الضمنية وهذا اوضح ملاحظة الدليل المفترض عليها ولا الى البناء على
القول المرجوح ولا الى الاعتراض شبهة لكن فيها فيه قتال فيه **واكتفت** فيه كما
تقريباً حقيقة وهو ان تخصيص حقيقة من قبو وجهاية في الصدق الى الخصم الذي هو
الخصم الكلي وليس الا في اي صفة منه انما حقيقة وجهاية ان يعلم ان الخصم الكلي
جنب والقبول القصور فيصير بكون التوثيق اصل من التوثيق لثبوت كذا انما او كذا
وقد نفى ان تقبلي اعتبارها وهو ان تخصيص الاعتبار في ضم قبو ومتغيرة في الجواز
الخصم الذي هو الفهم الخلق واما اي هذا ان التفسير في البادى التصورية وهذا من
التصديقية في الحقيقة وقد تارة تظهر من الحق في ما افاده سيد محقق في التوثيق الموجبة
من الخصم النوع جواز القوي مطلقا سواء كان بسند او بدونه والعارضة التقديرية
اذ اعتبر الدعاوى الضمنية مثل كون التفسير صحيحاً متعلق بها والنقص الاجمالي التفسير



بسم الله الرحمن الرحيم - العلم

يا من وفقنا لوظائف البحث في التوحيات والتحقيقات ما ويا من سبرنا
لغيبها سكينتها غير سقيمها في التقريرات والتدقيقات ما وصل على من صحت
لشرفها الزا باضح النقصات ما ويا من ابطال نقاش الكبارين باوضح البراهين
والتوضيحات ما وعلى من عرفت راحة العلية باعرف التوفيق ما وعلى من
بعد ما استند ويا من نبذ سؤة باعلى النقابات **وبعد** فمذهبي لا فية
لوسا لى لوظائف الكلام ما وفلا فية لعل العللين على صحت
والمرام ما ويا من لغزاة النظرة مع ما حفظت من العلم الا فمذهبي
على ما هو المشهور بين المحققين من انهم ما مع انه رقيتها بغاية اشتغال حتى لا يجد
وقتها في انهم ما غير متجنب من الطرفين ليعرف نقد لكل من تلج بالسيف ولهم
وارجوا من المناظر العظام ما والحق من الكلام ان ينظر بعين الوداد و
رواهل العناد من العوام ما ونسأل الله ان يرفع بها من ينزل بالانعام ما
واقف ذو الهداية والتوفيق وبه العون والافتعاض **فان قلت** بكلام **فان قلت**
تألف فيه او مدعى فالتوحيات الموجهة من الخصم التألف جازا لغويا مطلقا
والنقض لغيره من خصوص الف والخاصة التقديرية بانبات خلاف المراد
واما الخاصة الحقيقية والنقض الحقيقي والمنع الجازي العقلي والحذف وحقيق قد
ولا يتعلق موازنة بمنقول اصلا ال اذ انقلنا بتأيد بعض المقالات واما الولا
الموجهة منها ففى الاخيرى كاسيات في جواب النقصات الحقيقية سوى التغير
وبعض التوير وفي الاول اثباتها ابا بقاء الدليل على صحتها واما بتويرها
واما باطل استدلوا بوجوبها ونقصها وظائف هذه المنع وسنة ستعلم
في بيان وظائف المقدمة ومستند **فان قلت** بالدليل على صحة النقل ولو كان
نادرا مقصدا به او مشرا اليه او لا الاخر فالوظائف من خصم اما في نفسها
فالتألف جازا فحقليا او حذفا مطلقا لا غير واما فليدليها وهو اقول يكون

عنه

عنه قول آخر او يستند بنفسه وقيل ولكن التوصل بصحة النظرية اولى
احواله الى المطلوب خبرى او الى العلم بفتح مقدمته العينة بعضها او كلها
المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل شرط او شرط لينا او على ما السع طلب
الدليل على المقدمة العينة واما ما جردا مع لهند الى او غير الى وهو
ما يقوى المنع بغير المنع ولما جاز ان يبطلها ابتداء قطعا ولا ان ينسحب
فيبطلها مطلقا او ينسحب ويثبت بكلام اجنبى لان الاولين غصب والثالث
فيه معتد به واما ما يلزم الدليل مطلقا فتعرب بعض المنة وسوءها بعض الكلام
تغيرتها واخرها **فان قلت** واما الولا ففى العللين الاول اثباتها ابا بقاء
الدليل على صحتها او بتويرها او بتوير المدعى ان كانت المنية الاستدلال مطلقا
وتغيرها ومع الثالث اثباتها ابا بقاء او باحد التويرين او بابطال الهند و
الانتقال من تعليل الى تعليل آخر او من بحث الى بحث آخر لغرض كالدفع الى الهند
بعد عدم صلاحية الهندية لانه لا يقوى المنع وبانه في حذاته غير مستقيم لان في ذلك
ويتميز كالتوضيح الهند على ما قيل والثالث كالثاني سوى الا بطلان ال باطلا
مات وانه او بوجوبها واما مع الهند ومنع تنويره مطلقا فلجميع ال اذ الاله في صفة
الدليل في ينسحب به مطلقا الواحدة واما مع المنع مطلقا فلجميع قطعا وكذا البطلان
ال اذ كان متعلق بدفعى او مقدمه بدعيتهم او يستحق اليه براهين
او سكتهم او مقدمه غير مبنية صحتها يقال ان منعك مدفع لانه متعلق
كذا او صحتها متعصب بحجب عن العمل وينفع وهو ان لا يستجلى في الجواب وبطلان
ينسحب ان يخفق ما يورده من المنع اذ ربما لا يتمكن من التوضيح فالبحث ينقطع او يظهر
الف فالمنع ينفع او يتذكر العمل فيمكن من التعليل فمذهبي توجبه المنع والنقص
كلا من المنع والجواب على سبيلين في المشهور مفسر للعلل اولا ومفسر له اولا ولتبقى
مردود عند الجمهور **فان قلت** وهو ابطال بالتحذف او يستدل ان خصوص الف كالم
مفصل وتصويره ان ذلك الهند جازا في مادة كذا متعلقا فمذهبي حكم مدعى او هو

مستند للنسب مثل وكل ليس هذا في نفسه **فاما** ان كان طرف العمل
 في الاول منقول متعلقا بفعل متبوع منبتين لصنوا فاصد هما متعلقا بالاول
 والآخر فان كل من كان على تقدير تسليم الاول وتغيير الدليل وتغييره وتحويله وتحويل
 المادة والنقض والتحقيق **والثاني** كالاول الا ان اصد السبعين متعلق بغير
 والآخر كبراه ويبدو في صنوا فمتنع صنوا باختيار وتنوع كبراه باختيار **اخرى**
 في الوجهة من الالب في الدليل بانه مشتمل على مقدمة مستدركة و
 الدليل بانه محتاج الى مقدمة اخرى وبانه غير مستند للدليل قال بعض الفضلاء انهما من
 القضية وقال آخرون النقص الاجمالي فوجهها واختلاف وجهها ومعارضة
 هي القابلة على سبيل المناقضة وهو الاول وفي الثاني **والنسب** للمقام او اقله
 على حذف ما اقام عليه خصم الدليل وهو النسب للمقام في الاول ابطال الدليل
 بغير الدليل **والثاني** هو ابطال مدعى الدليل بدليل آخر **والنسب** للمقام او اقله
 هذا اقام على نقض مدلوله دليل او ان مدعى الدليل هذا اقام على نقضه دليل فكل
 دليل او مدعى دليل هذا اثبات ففاسد مع اثبات ذلك الدليل **فاما** الوجهة
 من العمل فيها فنسب مقدمة الدليل والتغيير والتحويل والنقض والتحقيق **والثاني**
 ان يعلم حجتا ان الدليلين ان اتحد في الصورة وفي بعض المادة وهو الوجه الاول
 هذا في الافتراضات والتجارب المتكررة نقضا واثباتا هذا في الاستثبات التي هي معارضة
 بالقلب وان اتحد في الصورة فقط تسمى معارضة بالمثل وان تخالف في الصورة
 معارضة بالغير ويجب على المناظرين ان يعلم حجتا ان مطلق المنوع من الطرفين لما
 تقع وتبين ان المكنى صحة متعلقا بها بديهية جلية ولا سلمية ولا يمتنع من صحتها
 ولا نظرية معلومة بالعلم النسب للطلب **والثاني** لا يمتنع من صحتها **والثاني**
 متوقفة تعريفيا لفظيا وهو ما يقصد به مدلول اللفظ او تعريفيا بتبينها وهو
 اخصر صورة مخزونة وهما طالب النقص بيقينة فالوفا لف الوجهة من
 اخصم النافضة مجازا لفظيا مطلقا **والثاني** في التقديرية مطابقة والنقض لشيء

ف

ف وما شبيهها او تحقيقا ونقصا لكل من هذه النواع الثلاثة والوفا
 من جانب الطرف معلوم من اللاتق تصديقا **واما** القضية الحقيقية مطلقا
 والمنع الحقيقي والمنع الجزائي العقلي واخذ في مطلقا فلا يتعلق الا اذا كانا مختلفين
 او مختلفين في جري عليه ما يجري على العلمين **والثاني** معنى تعريفيا حقيقيا
 او سميا وهو ما يقصد به تحصيل صورة غير حاصل في الذهن كبراه او وجهها
 له وان كان تعريفيا لا علم وجوه في الخارج فذلك تعريف حقيقي وان كان
 فذلك اسمي وهو طالب النقصية فالوفا الوجهة من اخصم النقصية
 او تحقيقا كبراه وان كان في مقدم ما يعينه او عدم ما يعينه او شيئا على اللفظ
 المشترك مثل او استلزامه في آخر كالتسلسل مثل وكل تعريف هذا في
 ففاسد ويبين الفاسد **واما** الوجهة من طرف الوفا فنسب صنوا اليك
 والثاني متعلقا حقيقيا باختيار وليلها ويجوز من كبراه على هذا سبب التغير في
 الوفا من التعريف بل كبراه سبب التقدير ومنع كبراه الثالث والمنع بالثبوت
 صنوا هذا اذا لم يقيد صنوا ببلقرينة والآن يمنع صنوا ايضا ومنع صنوا
 الرابع ومنع كبراه والمنع بالثبوت والنقض والتحقيق وتحويل اجزاء الثبوت
 وتغييره وتحويل الوفا وتحويل مادة لنقض التعريف والاحسن ان يجعل مجموع
 هذه التحويلات سببا في مجموع منوع التعريف **واما** كنع مطلقا والمعارضة مطلقا
 من اخصم فلا يتوجه الا ان يعينه اخصم الدعوى من التعريف بان تعين هذا احد
 جزمه هذا اجنس وجزمه هذا اخصم مثل وان تعين هذا احد لا فاد وما في
 لا غير **والثاني** الفاسد كلها مثل في جزمه لخصم ان ينسب احدى هذا الى
 الضمنية او كلها مجازا لفظيا لكن لابد في الشبهة الاخيرة من حذف **واما** الوجهة
 من الوفا ففي الفهم الاختبارية اثبات تلك الدعوى باقية الدليل
 وتغييره في الكل واثباتها باطل كبراه وتحويل الوفا وتحويل اجزاء الثبوت
 ومادة نقضه في الشبهة الاخيرة وهي في الفهم الحقيقية كبراه الاختبارية

بسم الله الرحمن الرحيم

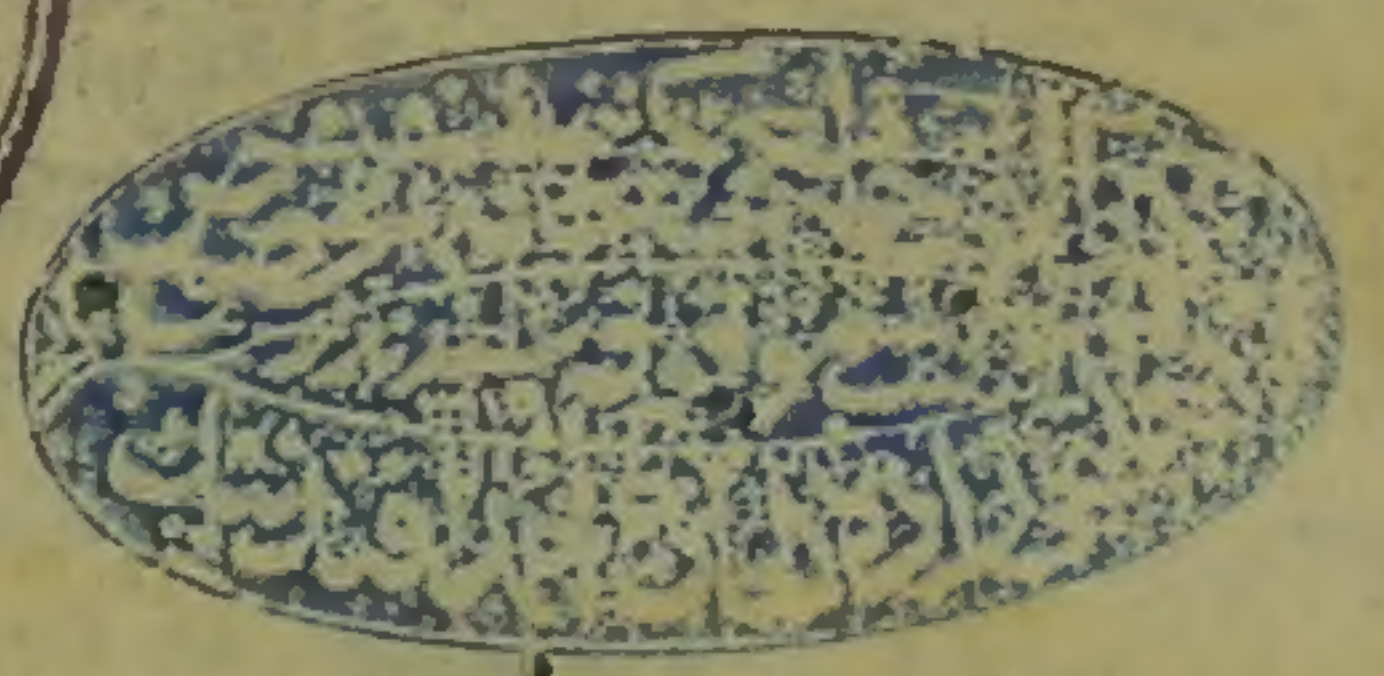
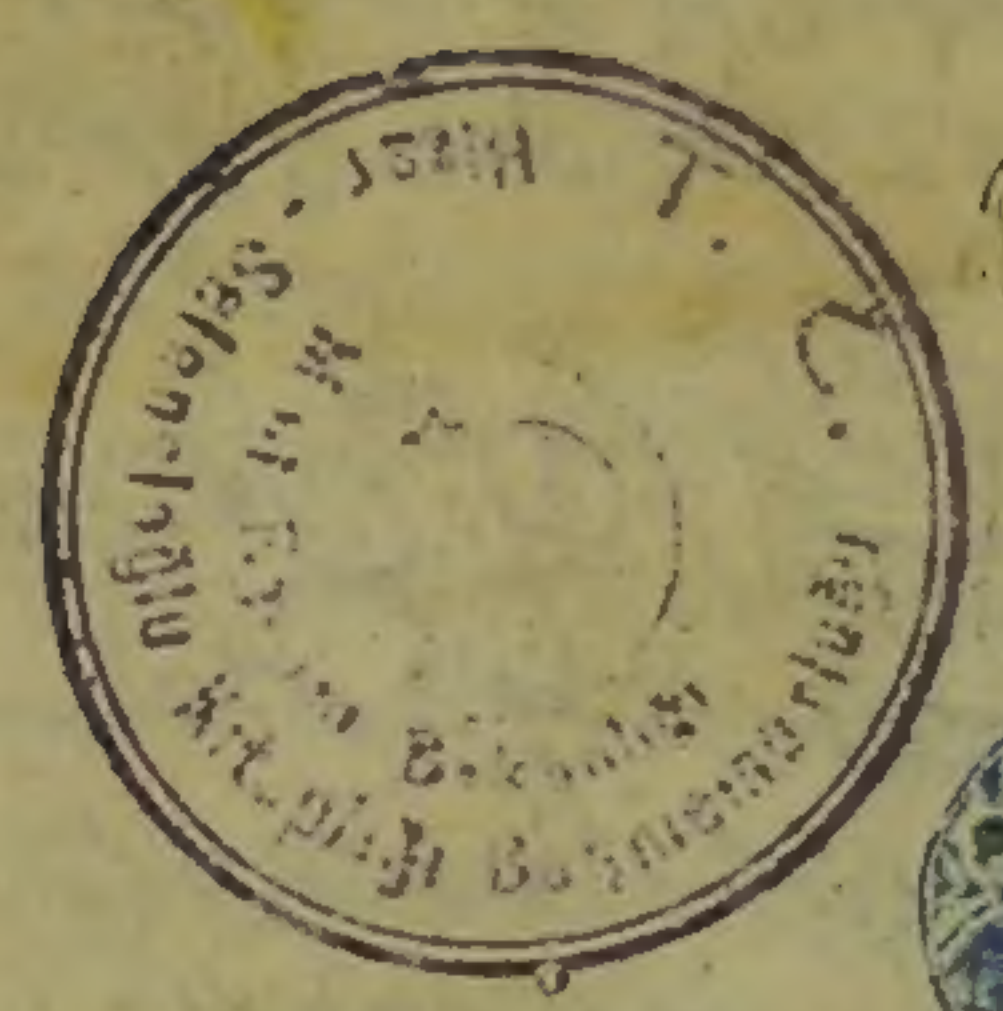
الحمد لله

في مقابلة النوع الثلثة الصغيرة واما الحال في الثلثة الاولى فندفعها صعب ودون منظر
 القناد او يعتبره انهم تلك الدواوي وقدر الدليل عليها في جواز ان يعارضوا بعضهم
 وان كان لك دليل فهو من لالة على صحة دعواك لكن وعندي دليل على بطلانها
 واما ان توليفك هذا غير جامع او غير مانع او مستند لتسلسل شدا او مشتمل على اللفظ
 المشترك مثل وكل توليف هذا شدا في نفسه وبينه الفاسد في اللفظ المشترك
 الموقوف لعدم ما ذكرنا آنفا ويجوز بعض المحققين ان يعارضوا من غير اعتبار النقطة
 ويقولون ان كادرت من التوليف معارض لمد لك التوليف وكل توليف هذا
 شدا في نفسه واما الفيلسوف من الكوف فينعى تعارض التوليف مستند بالرسالة
 وهو ان ظاهرا لبعض الفضل والصور من جميع الاخر اصبحت الوردية على التوفيات
 سوى النوع الثلثة الاول على وضع الدعوى به اسه على وجه يستند في القبح في التوف
 على احتياج اللفظ الدعوى الضمنية **وان كانت** فيه قسما تفيه الحقيقية وهو
 ضم قبوله متبينة الى المفهوم الكلي او اعتباريا وهو ضم قبوله متبينة الى المفهوم الصلي
 وهو ان المبادئ التصورية في الحقيقة على ما افاده السيد المحقق فالو في انهم
 المتعجيزا لفظيا مطلقا والمعارضة التقديرية اذا اختلفت الدعوى الضمنية والنقض
 لتبنيهم بخصوص الف مثل التداخل وعدم اى كونه واما اللفظ في مقابل التضمين
 ففي النقضين النقض والتميز القسم والقسمة وتغيير التضمين ونوع الصغرى فقط
 لو كان حقيقيا وشع الكبري ايضا لو كان اعتباريا واما المناقضة فاثبتتها اما
 بقاء الدليل او باطل الشاهد او باجابه التوحيدي والتبني واما قولنا
 من المبادئ التصديرية صورة او حقيقة فهي كالأول في جميع الاحوال مع منع الجا
 اللفوى والمعارضة التقديرية بلا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية وعمل
 الصواب السابق لبعض الفضل جار جهنا بلا استثناء ونسب عليه التقييد
 والتحقيقات الواقعة في التوحيدي والتحقيقات **ما**
 ثم هذه الكتاب الموجوده في يد عبد المعبود محمد بن محمد بن الولي
 القوام في حقه المولود وصنفها ابيه بالسعود
 بحق اسمه الودوده وسائر اسمائه
 المعبوده

يا قابلا غير مغلوب **و** ما كاشف المحرم والكروب اسلكك الغيبة مع ستر العيوب **و** تغليب
 احسنت على الذنوب **و** فاعلم ان التغليب لفظ جعل شيئا قابلا على آخر فهو بالنظر الى صدوره من الله
 الله فلق الغلبة في شي في موضوع الى صفة التكون وبالنظر اليها كغيبها فمفعولة الفعل ان كان بالاركان
 ومن الكيفيات المحسوسة السموية ان بالذات ومن النقيض ان بالجانب **واما مطلقا** ارادة العنيتين فصاحبة
 بلفظ موضوع لاحدهما باعتبار غلبته على الآخر **وقد** بعضهم بانه ترجيح احد الطرفين على الآخر والظاهر
 لفظه عليها فهو بالنظر الى راجع الى صفة الكلام او الباردة وبالنظر اليها من مفعولة الكيف وهو من باجموع
 الجاز **لا يقال** فيلزم الجمع بين حقيقة والمجاز **لا نقول** ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مراد اللفظ
 وقرينا اريد به معنى واحد تتركب من الغنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في الجملتين مجازا
 ان لكمة عامة واما اختصاص اللفظ والمطابقة مع غلبة الغنى ونزاهته **نكتة** خاصة مناسبة لقامه
انواع الشهيرة بينهم اثني عشر **الاول** تغليب العقل على غيرهم **الحكمة** باطلاق لفظ مختص بالعقل
الحكمة فلي ونباهم باسمهم فان ضميرها كناية عن السميات المشتركة بين العقل وغيرهم مع ان لفظهم
 مختص بالعقل **ونكتة** اخرى صفة تغلب العقل **ان** تغليب الجنس الكثر الافراد على فرد من غير هذا الجنس
 باطلاق اسم ذلك الجنس على الكل **الحكمة** واذا قلنا للذاكرة سجد والادم فسي والابليس على كون الاشياء
 متصلا وكون الامر متعلقا لمجموع الذاكرة مع ابليس بغير اعتبار الانكشاف تغلب الذاكرة على ابليس **ونكتة** اخرى صفة
 التظيم للذاكرة والتحقيق لابييس **الثاني** تغليب الاكثر على الاقل من جنس واحد باطلاق لفظ مختص بالاكثر
 على الكل **الحكمة** حكاية لتفخكنا بشييب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتى ادخل شييب
 بكلم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم اصلا **ونكتة** اخرى صفة الاشارة الى افتراء قوله **والرابع**
 تغليب التكلم على الخطاب باطلاق لفظ مختص بالتكلم على الجمع نحو نحن وانتم فعلنا كذا فان ضمير فعلنا مختص بالتكلم
 ونكتة اخرى صفة ترجيح التكلم لخطاب **والثاني** تغليب التكلم على الغائب **نحو** انا وذيد فعلنا كذا او
 نكتة اخرى صفة كالأربع **والثاني** تغليب الخطاب على الغائب **نحو** انت وذيد فعلنا كذا او نكتة اخرى صفة لطيف
 الخطاب **وقد يجمع** في لفظ تغليب الخطاب على الغائب والعقل على غيرهم **الحكمة** جعل لكم في انفسكم ازواجا
 ومن الانعام ازواجا يذكركم فيه فضيرونكم شامل جهنا للناس التي طبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة مع انه
 مختص بالعقل التي طبين بحسب الوضع **والثاني** تغليب الموجود على غير الموجود المتقرب وجوده **الحكمة** و
 الذرية بوضعها بالانزال اليك فلفظ انزل دال على وجهين على مجموع الاحكام المنزلة الموجودة بين اظهر الاعم
 مع ان بعضها لم ينزل وقت نزول تلك الآية الكبرية ونكتة اخرى صفة الاشارة بتحقق نزول ما يتقرب فلكم

وتكريم المؤمنين بانهم يؤمنون على ما نزل وسينزل **والثامن** تغليب وقع بوجه معين على ما وقع بوجه آخر كقول
 ذلك ما قدرت ابد لم يزل يد في تغليب الافعال الواقعة باليد على الواقعة بغيرها وتكثرت في صفة اشعار كثرة
 افعال اليد **والثاني** تغليب جانب اللفظ على جانب اللفظ **المعنى** بل انتم قوم تجهلون بناء الخطاب مع ان القائل
 ببناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم واللفظ غائب اذ كل مظهر فاعل وان كان عبارة عن غيره لكنه ان كان في
 المعنى عبارة عن المظهر فاعل غلب جانب اللفظ وتكثرت في صفة اشارة الى كون الحق متعلقا بالمعنى **والثالث**
 تغليب الذكر على الانثى بان تجري على الجمع صفة مشتركة **المعنى** وكانت من القاتلين مع ان القاتل من القاتلتين
 وتكثرت في صفة اظهار شرف الرجال وهذا على كون لفظه من التبعية كما هو اللفظ وتجهل كونها لا بد انية فاعل تغليب
 اذ المعنى كانت ناشئة من القوم القاتلين وهم اباؤها كما روي في موضع غير واحد **والرابع** تغليب غير المتكلم
 بضمون شرط على الموصوف به كما اذا كان اللفظ مفعولا لزيد فغير مفعول لغيره فتقول ان قتلها كان كذا فان
 كل من ان للثمة وفي مضمون شرط مع ان احد المظهرين مفعول وتكثرت في صفة اظهار الاحصياط في الكلام **والخامس**
 تغليب احد المتصاحبين او الثبوتيين على الآخر **المعنى** كالابوي للاب والام والعمري للام والعمري للاب كبر و
 عمر **والسادس** تغليب المحسوس على غير المتكلم **المعنى** والاولين للاول والثاني **والسابع** تغليب الماضي والماضي
 كالقوي للشمس والقوي للاب والجداد **والرابع** كالشرفين اذ اريد الشرف والغرب **والسابع** تغليب
 الاخف الا ان يكونا من جنس واحد كذا فيغلب على الثوب كالقوي وان كانت الشمس اخف سكون الوسط وتكثرت
 في صفة الاشارة الى العلة والنسبة العترة بينهما فاحفظه ينفعك في الوارد والكثيرة وادع
 لهذا الفقير الحقير اليه بنظره في
 عن قضاها الغني

هذه هي صفة
 التغليب في
 اللغة العربية



8327
 831/1-3
 831/1-3
 831/1-3